

المحتويات

الصفحة

1	الفصل الثالث عشر : الاقتصاد الفلسطيني
1	أداء الاقتصاد الفلسطيني
1	السكان والقوى العاملة والبطالة
2	الناتج المحلي الإجمالي
3	أداء القطاعات الاقتصادية
4	القطاع الزراعي
4	القطاع الصناعي
5	قطاع البناء والتشييد
5	قطاع الخدمات
6	مشاركة المرأة الفلسطينية
7	قطاع التجارة الخارجية
8	التطورات المالية
8	الجهاز المصرفي
9	العون الخارجي
10	ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (1997-2002)
11	تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (1997-2002)

أداء الاقتصاد الفلسطيني

شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً شديداً خلال عام 2003، حيث استمر تراجع معدلات النمو والمؤشرات الاقتصادية، وذلك نتيجة لتزايد تعنت الممارسات الإسرائيلية، حيث أكملت إسرائيل بناء ثلاثة أرباع الجدار العنصري الفاصل، وقطعت أوصال الأراضي الفلسطينية، ودمرت البنية الأساسية، وحرمت العمالة الفلسطينية من العمل في إسرائيل، إلى جانب إحكام الحصار والعزل للفعاليات الاقتصادية الفلسطينية، ليس فقط عن إسرائيل، بل أيضاً عن العالم كله وحتى دول الجوار العربية.

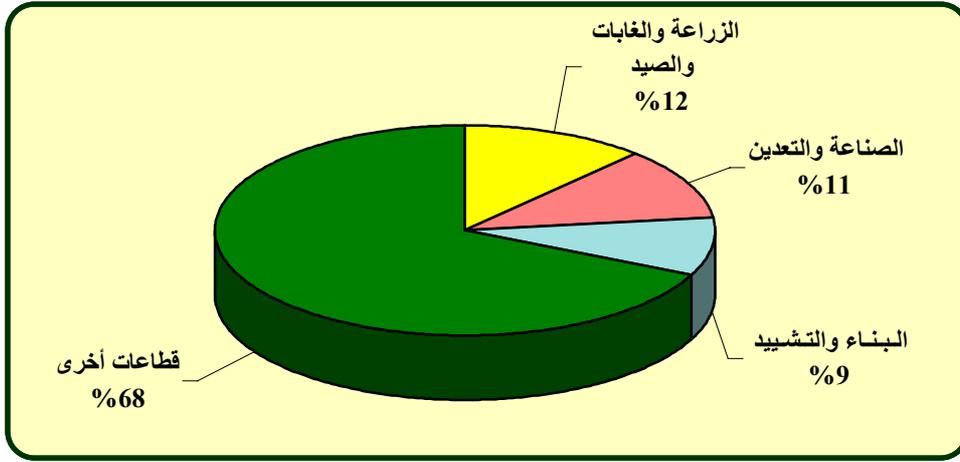
كما أحكمت إسرائيل الإغلاق الشامل والمستمر وعزلت المدن والقرى الفلسطينية، وأقامت الحواجز، وزادت من الاجتياحات العسكرية، ودمرت آلاف المنازل والمصانع، وجرفت الأراضي الزراعية، واقتلعت الأشجار المثمرة، وفرضت المنع الجزئي للاستيراد والتصدير، مما انعكس سلباً على أداء كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

السكان والقوى العاملة والبطالة

بلغ عدد السكان 3.720 مليون نسمة، يتواجد منهم نحو 60 في المائة في الضفة الغربية، ونحو 40 في المائة في قطاع غزة. وقد بلغ معدل النمو السكاني عام 2003 حوالي 4.5 في المائة، ويصل عدد من هم في سن العمل (15-65 سنة) إلى قرابة 1.3 مليون، يعمل منهم بالفعل 379 ألف فقط. وهذا يعني أن نسبة البطالة وصلت إلى 50 في المائة من إجمالي القوى العاملة الفعلية البالغة 759 ألف ممن هم قادرين على العمل ويبحثون عن فرص عمل مناسبة، وتتفاقم هذه المعضلة بوصول معدلات الإعالة إلى 1-8 في المتوسط، أي يتكفل كل عائل بإعالة أسرة مكونة من نحو ثمانية أفراد في المتوسط.

وبلغ حجم القوى العاملة الفعلية عام 2003 حوالي 379 ألف عامل، يعمل منهم في المتوسط حوالي 49 ألف في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، ويعمل الباقي 330 ألف في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، 12 في المائة منهم يعملون في قطاع الزراعة والصيد، ونسبة 11 في المائة في قطاع الصناعة، ونسبة 9 في المائة في قطاع البناء والتشييد، والنسبة الباقية وهي 68 في المائة يعملون في الخدمات والإدارة العامة والقطاع العام، الشكل (1).

الشكل (1) : توزيع القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية
2003



الناتج المحلي الإجمالي

تدهور أداء الاقتصاد الفلسطيني في عام 2003 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 2711 مليون دولار، منخفضاً بنسبة 12.4 في المائة عن مستواه البالغ 3095 مليون دولار في عام 2002. كما بلغ الدخل القومي الإجمالي في عام 2003 نحو 3005 مليون دولار مقارنة بنحو 3544 مليون في عام 2002 ونحو 5454 مليون دولار في عام 1999، منخفضاً بنسبة 15.2 في المائة، وبنسبة 44.9 في المائة خلال الفترة ذاتها. وتعكس هذه المؤشرات التدهور المستمر والكبير في أداء الاقتصاد الفلسطيني.

كما انعكست المعدلات السابقة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع تزايد عدد السكان، حيث انخفض نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي بنسبة 16.2 في المائة، إذ لم يتعد نصيب الفرد في عام 2003 نحو 729 دولار، مقارنة بنحو 870 دولار في عام 2002، في حين كان معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي في عام 1999 حوالي 1464 دولار، وهذا يعني أن نسبة الانخفاض بلغت 50 في المائة. وتتأثر هذه المؤشرات سلباً إذا حسبنا متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة الشيكل كعملة متداولة في السوق الفلسطيني، ومعدلات التضخم التي تصدّرها إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني كسياسات متعمدة ومخططة بدقة. فقد بلغت نسبة الانخفاض حوالي 13.6 في المائة، فانخفض متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الحقيقي في عام 2002 من 706 دولار إلى 610 دولار في عام 2003، في حين بلغ 1983 دولار في عام 1999، أي أن نسبة الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في عام 2003 بلغت نحو 70 في المائة مقارنة بعام 1999.

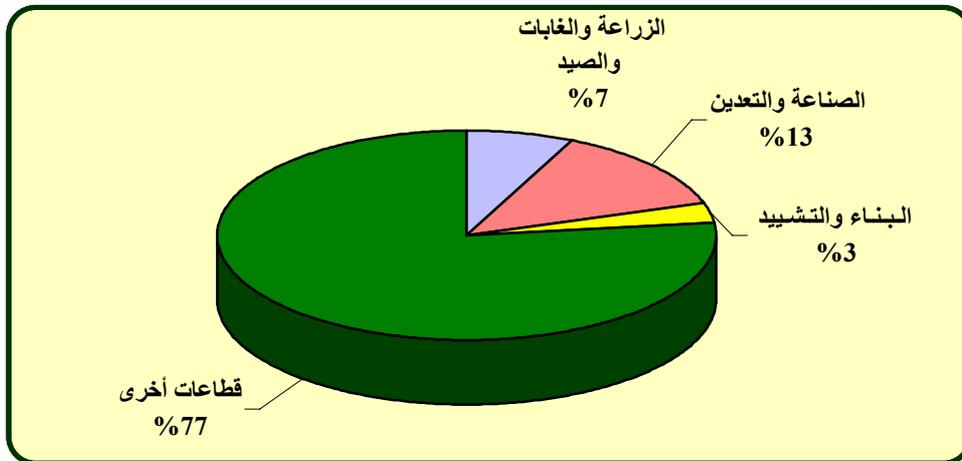
وواكب انخفاض المؤشرات الأساسية السابقة لكل من إجمالي الناتج ومتوسط دخل الفرد، انخفاض موازى في معدلات الاستثمار والاستهلاك، منذ عام 2001، حيث انخفض إجمالي الاستثمار من 511.6 مليون دولار عام 2002 إلى 367 مليون دولار عام 2003، وذلك بنسبة انخفاض بلغت 28.3 في المائة. وفي الوقت نفسه، انخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها من نحو 17 في المائة إلى نحو 14 في المائة.

وترتب على المعطيات السابقة انخفاض معدلات الاستهلاك، حيث انخفضت نسبة إجمالي الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي من نحو 159 في المائة في عام 2002، إلى حوالي 150 في المائة في عام 2003. وانخفض إجمالي الاستهلاك من 4921 مليون دولار إلى 4070 مليون دولار خلال الفترة نفسها، وبلغ نصيب الاستهلاك الخاص 76.4 في المائة من إجمالي الاستهلاك، في حين أن 23.6 في المائة هي نصيب الاستهلاك العام، وهذا بدوره ضاعف من معدلات التضخم التي زادت عن 17 في المائة عام 2003.

أداء القطاعات الاقتصادية

أثرت الممارسات الإسرائيلية على أداء القطاعات الاقتصادية، ويلاحظ ذلك في تدني معدلات الناتج المحلي الإجمالي، الملحق (1/13). ويرجع ذلك إلى حرمان الاقتصاد من الحصول على المدخلات الإنتاجية، وعرقلة الصادرات والواردات، وعدم تمكن الصادرات من النفاذ للأسواق الخارجية. وقد انعكس ذلك في تدني أداء القطاعات الاقتصادية، وانخفاض مساهمتها في توليد الناتج المحلي، فلم تتعد مساهمة قطاع الزراعة والصيد نسبة 7 في المائة، والقطاع الصناعي نسبة 13 في المائة، وقطاع البناء والتشييد نسبة 3 في المائة، في حين حظيت الخدمات وأجهزة السلطة بنسبة 77 في المائة، الشكل (2).

الشكل (2) : مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، 2003



القطاع الزراعي

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي إلى 7 في المائة فقط، حيث بلغت قيمة الناتج الزراعي في عام 2003، نحو 190 مليون دولار، في حين كانت في عام 2002 حوالي 248 مليون دولار. وقد تراوحت قيمة الناتج الزراعي في أواخر حقبة التسعينات ما بين 548 و461 مليون دولار في العام، أي بنسبة بلغت 12 في المائة في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي. كما انخفضت طاقة استيعاب القطاع الزراعي للعمالة الفلسطينية، فبعد أن كان يوفر العمل لنسبة تزيد عن 14 في المائة من العمالة الفلسطينية عام 2002، أصبحت هذه النسبة لا تتعدى 12 في المائة عام 2003.

كما انعكست تلك المؤشرات على مساهمة هذا القطاع في الصادرات الفلسطينية، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن 70 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية، سواء لإسرائيل أو لأسواق أوروبا والأسواق العربية، أصبحت هذه النسبة لا تتعدى 25 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2003، حيث انخفضت قيمة الصادرات الفلسطينية الزراعية من 624 مليون دولار عام 1999 إلى أقل من 78.5 مليون دولار فقط عام 2003.

وترد أسباب تدني المعدلات السابقة إلى الممارسات الإسرائيلية المتعسفة التي حرمت القطاع الزراعي الفلسطيني من نحو 80 في المائة من مدخلاته الإنتاجية، سواء المستوردة من إسرائيل بصفة مباشرة أو عن طريقها : كالبذور والأسمدة والمبيدات والمعدات والآلات الزراعية، إلى جانب تجريف الأراضي وتدمير الصوبات الزراعية، واقتلاع مئات الآلاف من الأشجار المثمرة والسيطرة على مصادر المياه المتوفرة للزراعة الفلسطينية، حيث استولت إسرائيل على نسبة 80 في المائة من مصادر المياه الفلسطينية، وأجبرت المزارعين الفلسطينيين على ترك أراضيهم بدون زراعة إثر إقامة الجدار الفاصل مستولية على نحو 58 في المائة من أراضي الضفة الغربية، وحوالي 46 في المائة من أراضي قطاع غزة لصالح مستعمراتها. كما حرمت الصيادين الفلسطينيين من ممارسة نشاط الصيد البحري.

القطاع الصناعي

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فقد ساهم هذا القطاع بنسبة 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003، بعد أن كانت مساهمته بنحو 16 في المائة عام 2002. فقد انخفضت قيمة الناتج الصناعي خلال الفترة نفسها من 495 مليون دولار إلى 352 مليون دولار، مقارنة بنحو 673 مليون دولار في عام 1999. كما انخفض عدد العاملين في هذا القطاع إلى 41 ألف عامل بعد أن كان عددهم 79 ألف عامل في عام 2002، في حين استوعب هذا القطاع نحو 90 ألف عامل في عام 1999.

ويرجع تدني مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى قيام إسرائيل منذ سبتمبر/ أيلول 2000 وحتى الآن بتدمير أكثر من 70 في المائة من المصانع والمعامل والورش الصناعية الفلسطينية، وعرقلت وصول مدخلات ومستلزمات الإنتاج الصناعي الفلسطيني، وكذلك قطع الغيار ومستلزمات صيانة الآلات والمعدات. بالإضافة إلى منع تصدير المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الدولية، وذلك بهدف تدمير هذا القطاع الاقتصادي الناشئ، لتظل الأسواق الفلسطينية معتمدة بالكامل على المنتجات الإسرائيلية، ولترسيخ التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.

قطاع البناء والتشييد

واصل قطاع البناء والتشييد تراجعته بعد أن شهد توسعاً كبيراً في الفترة التي سبقت الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، وانعكس التراجع سواء في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو في توفير فرص العمل. حيث لم تتعد مساهمته أكثر من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت قيمة الناتج 81 مليون دولار عام 2003، مقارنة بنحو 115 مليون دولار عام 2002، ونحو 497 مليون عام 1999، أي بنسبة 11 في المائة من إجمالي الناتج. وقد كان هذا القطاع يوفر في عام 1999 العمل لأكثر من 135 ألف عامل فلسطيني بنسبة تزيد عن 22 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى نحو 11 في المائة ليصل عدد العمالة الفلسطينية إلى 49 ألف عامل عام 2002، وواصلت الانخفاض إلى 30 ألف عامل فقط، بحيث لم تتعدى النسبة 9 في المائة من إجمالي العمالة الفلسطينية عام 2003.

ويعزى هذا الانخفاض الحاد في نشاط هذا القطاع الحيوي لممارسات إسرائيل المتعمدة، والمتمثلة في هدم آلاف المنازل والمؤسسات العامة، ومنع الإنشاءات، وحرمان هذا القطاع من دخول الحديد والأسمنت ومستلزمات البناء بحجج الأمن، بالإضافة إلى توقف برامج التنمية المحلية والدولية، وكذلك برامج الأعمار. وقد اقتصر نشاط هذا القطاع الجزئي على إصلاح بعض المباني المهتمة وترميمها فقط.

قطاع الخدمات

ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 77 في المائة عام 2003، بعد أن كانت 72 في المائة عام 2002، ولم تتجاوز 64 في المائة عام 1999، وذلك نظراً لتزايد الاهتمام بفعاليات الخدمات الحكومية في ظل ظروف تراجع القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية الأخرى، وزيادة الأعباء الملقاة على السلطة الفلسطينية، سواء للإعمار أو التشغيل. كما استوعب القطاع نحو 68 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين عام 2003، حيث بلغ عدد الموظفين والعاملين في الإدارات الحكومية أكثر من 150 ألف موظف، بالإضافة إلى قرابة 75 ألف عامل يعملون في الخدمات المختلفة الأخرى، مقارنة بنحو 49 في المائة في عام 1999، ونحو 61 في المائة في عام 2002.

أما من حيث قيمة مساهمته، فقد انخفضت من 2886 مليون دولار عام 1999 إلى 2238 مليون عام 2002، لتصل إلى 2087 مليون عام 2003. ويُرد هذا التدني إلى تدهور مردود القطاعات الخدمية الأخرى مثل قطاع السياحة الذي أقفلت أكثر من 85 في المائة من مؤسساته الفندقية والخدمية، وقطاع النقل لعدم وجود قطع غيار، وغلاء الوقود والمحروقات والزيوت، وقفل المعابر والمطار والميناء، وبالتالي تضائل حجم التجارة والمعاملات الداخلية، ليس فقط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل أيضاً بين المدن والقرى ذاتها.

كما اضمحلت مساهمة باقي الخدمات الأخرى وذلك نتيجة للإغلاق الشامل، فقد استمر تدهور الأنشطة الصحية والمستشفيات ومراكز الأمومة والطفولة، وانخفضت أنشطة التعليم ومراكز التدريب وضعفت خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الضرورية إن لم تكن إنعدمت، وتدنّت موارد وأنشطة الجمعيات الخيرية، وانخفضت مساهماتها الإنسانية.

مشاركة المرأة الفلسطينية

تشكل المرأة الفلسطينية حوالي 25 في المائة من القوى العاملة، خاصة وأن نسبة تعليم المرأة مرتفعة نسبياً في المجتمع الفلسطيني قياساً بالمجتمعات النامية الأخرى، إذ تصل إلى 65 في المائة في شتى التخصصات مقابل 85 في المائة للرجال. ومن ثم نجد أن المرأة تشارك في شتى القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات العامة والخاصة، وإن كانت مساهمتها تتفاوت من قطاع لآخر وفق تباين القطاعات والأنشطة وطبيعة الأعمال التي تقوم بها. ويدعم هذا الاتجاه طبيعة الحياة الشاقة، وتعطل كثير من معيلي الأسرة، وسجن أو استشهاد عدد كبير من العمال، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الفقر والمرض، وضيق ذات اليد، وعدم مشاركتها في العمل في إسرائيل.

وبالنسبة للمشاركة حسب القطاعات، تساهم المرأة الفلسطينية بفعالية في قطاع الصناعة، حيث تزيد نسبة مشاركتها عن 30 في المائة من القوى العاملة فيه، خاصة في الحرف اليدوية المميزة، والصناعات المنزلية ومشروعات الأسر المنتجة، ومنتجات القطاع الاقتصادي غير المنظم، سواء تم ذلك في معمل أو ورش صغيرة أو في إطار الجمعيات الأهلية.

وتساهم في القطاع الزراعي بمعدلات متزايدة، خاصة في ظل المتغيرات المفروضة من قبل إسرائيل، حيث تشارك في الزراعة والرعي وجني الثمار أوقات القطاف، وجمعها وفرزها وتغليفها، وكذلك في تربية الدواجن والمواشي وغيرها.

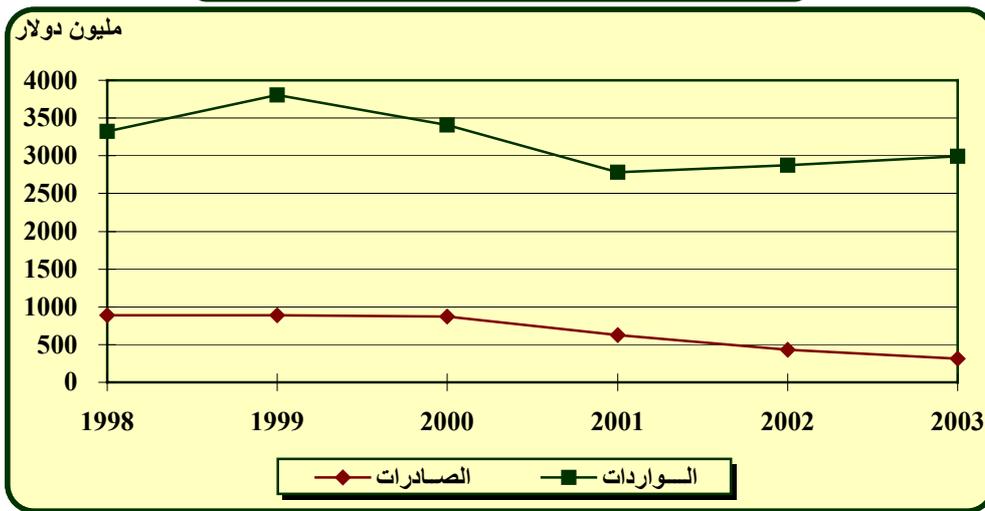
كما تشارك المرأة الفلسطينية كذلك بفعالية في قطاع الخدمات، خاصة في مجال خدمات التعليم، والوظائف الإدارية العامة، وأعمال السكرتارية، وكذلك خدمات المستشفيات والصحة العامة والتمريض، وكذلك خدمات الاتصالات والإعلام وغيرها.

قطاع التجارة الخارجية

حافظت التجارة الخارجية الفلسطينية في عام 2003 على قيمتها السنوية وذلك للعام الثالث على التوالي، حيث بلغت نحو 3.3 مليار دولار، بالرغم من تدهور الصادرات بنسبة 27 في المائة وبقاء الواردات على حالها، مقارنة بما حققته التجارة الخارجية في عام 1999 والتي بلغت نحو 4.7 مليار دولار. فقد بلغت الصادرات في عام 2003 نحو 314 مليون دولار، مقارنة بنحو 430 مليون دولار في عام 2002، في حين كانت نحو 892 مليون دولار في عام 1999. وفي المقابل، حافظت الواردات على نسبة ارتفاعها في عام 2003 والبالغة 4 في المائة، حيث لم تتجاوز 3.0 مليار دولار، في حين بلغت في عام 1999 نحو 3.8 مليار. ويُعزى ذلك التراجع إلى سياسة إقفال المنافذ والمعابر والحدود الدولية التي اتبعتها إسرائيل وكذلك إجراءات التفتيش الصارمة.

وانعكست المؤشرات السابقة على استمرارية تفاقم العجز المزمن في الميزان التجاري، والذي زاد بنسبة 10 في المائة، إذ ارتفع العجز من 2448 مليون دولار عام 2002 إلى 2683 مليون عام 2003. كما تدهورت مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبحت الصادرات الفلسطينية في عام 2003 لا تتعدى نسبة 11.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت نحو 13.9 في المائة عام 2002، وبلغت نحو 19.7 في المائة في عام 1999. أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 84.2 في المائة عام 1999، لتصل إلى 93 في المائة عام 2002، و110.5 في المائة عام 2003، الشكل (3).

الشكل (3) : إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات
للأراضي الفلسطينية، 1998 - 2003



التطورات المالية

برزت في السنوات الثلاث الأخيرة عدة معوقات مالية قادت لمزيد من الصعوبات للسلطة الفلسطينية، خاصة في ضوء تدنى إيرادات الجمارك المباشرة لانخفاض معدلات الصادرات والواردات، وعدم تحويل إسرائيل للمستحقات المالية المتراكمة للسلطة في إطار حقوق المقاصة، وحققها في الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة وفق بروتوكول باريس الموقع عام 1994 والتي تقدر بأكثر من 1400 مليون دولار بنهاية عام 2003. وقد زاد هذا من العجز في الموازنة العامة، مما أدى إلى اللجوء إلى الاقتراض العام والذي فاق في مجموعه ملياري دولار عام 2003.

بلغت النفقات العامة في عام 2003، حوالي 1270 مليون دولار، مقارنة بنحو 1228 مليون عام 2002، واستحوذت النفقات الجارية على 87.4 في المائة منها، في حين بلغ نصيب النفقات الرأسمالية 12.6 في المائة فقط، وهي نسبة متدنية لاقتصاد ناشئ. وقد استحوذت مرتبات الموظفين على نسبة 68.7 في المائة من النفقات الجارية للموازنة، حيث بلغت نحو 763 مليون دولار، في حين لم يتعد إجمالي إيرادات الموازنة 790 مليون دولار. ومن جانب آخر، تناقصت الإيرادات تدريجياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث بلغت نحو 790 مليون دولار في عام 2003 مقارنة بنحو 977 مليون دولار في عام 2002 ونحو 1.14 مليار دولار في عام 1999 أي بنسب انخفاض بلغت نحو 20 في المائة ونحو 31 في المائة خلال الفترة ذاتها. وقد شكلت الإيرادات الجارية نسبة 16.5 في المائة من الموازنة، ولم تتعد الإيرادات الضريبية نسبة 13 في المائة من الموازنة، في حين شكلت بقية الإيرادات نسبة 4.7 في المائة. وقد بلغ عجز الموازنة العامة لعام 2003، 480 مليون دولار، تم تمويل نحو 75 في المائة منه والذي يقدر بحوالي 360 مليون دولار من الدعم العربي والجزء الباقي من الاقتراض العام.

الجهاز المصرفي

تابعت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2003 جهودها لتطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها فلسطين. وقد حافظت المصارف على عددها كما كان في عام 2002 والبالغ 22 مصرفاً، في حين ارتفع عدد فروعها ليصبح 133 فرعاً مقارنة مع 127 فرعاً في عام 2002. وإن كان بعض هذه الفروع قد توقف نشاطه نسبياً لظروف الإغلاق والحصار الإسرائيلي بالإضافة إلى تعرض بعض الأفرع للسطو الإسرائيلي ومصادرة موجوداتها. وقد تحسن أداء المصارف خلال عام 2003 حيث سجل إجمالي الموجودات المجمعة للمصارف الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 11 في المائة ليصل إلى 4729 مليون دولار مقارنة مع 4269 مليون دولار في عام 2002.

ومن جانب آخر، ارتفعت ودائع المقيمين بكافة أنواعها بنسبة 8.3 في المائة لتبلغ نحو 3548 مليون دولار مقارنة مع 3276 مليون دولار في عام 2002. كما شهدت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنسبة 12 في المائة خلال عام 2003 لتبلغ

نحو 1072 مليون دولار، مقارنة مع انخفاض بلغت نسبته 22 في المائة في عام 2002. واستحوذت التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص على 77 في المائة من إجمالي التسهيلات وبقيمة قدرها 823 مليون دولار، توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث كان نصيب قطاع التجارة العامة نحو 25 في المائة من قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في عام 2003، تلاه قطاع الخدمات بنحو 23 في المائة ثم قطاع الإنشاءات الذي بلغ نصيبه نحو 12 في المائة من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص في حين بلغ نصيب قطاع الصناعة نحو 9 في المائة وذلك بانخفاض بلغ نقطتين مؤبطين عن العام السابق.

العون الخارجي

بلغ حجم العون الخارجي في عام 2003 قرابة 480 مليون دولار. وقد شكل الدعم العربي المباشر من الحكومات العربية لموازنة السلطة الفلسطينية بموجب قرارات مؤتمرات القمة والذي بلغ 360 مليون دولار، نحو 75 في المائة. أما النسبة الباقية والبالغة 25 في المائة فقد تمثلت في شكل دعم أجنبي من الدول المانحة بلغ نحو 120 مليون دولار.

وقد تدفقت الإعانات والتبرعات العينية من كل الدول العربية وهيئاتها، خاصة الأهلية غير الحكومية في صورة سلع تموينية وأدوية وأغطية وملابس وخيام إيواء، بالإضافة إلى دعم بعض الجمعيات الخيرية الأجنبية. كما تم إقامة بعض المعامل والمشغل والحرف لتشغيل وتأهيل المعاقين، وإعادة ترميم المنازل والمؤسسات المتهدمة وغيرها. وتقدر حاجة الاقتصاد الفلسطيني بنحو 6 مليارات دولار وذلك لإعادة أعمارهِ وتأهيل موارده المادية والبشرية، وبناء أطره المؤسسية والبنى الأساسية.

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين
(2003-1998)

(مليون دولار أمريكي)

*2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان
3720.0	3,560.0	3,311.8	3,224.5	3,084.9	2,959.0	السكان (بالألف)
759.0	726.0	717.0	711.9	681.8	650.1	القوة العاملة (بالألف)
379.0	498.8	520.7	611.5	601.3	556.5	عدد العاملين (بالألف)
50.1	31.3	27.4	14.1	11.8	14.4	معدل البطالة (%)
49.0	51.4	71.3	119.9	138.3	120.8	العمالة في إسرائيل (بالألف)
330.0	447.4	449.4	491.7	463.0	435.7	العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالألف)
						توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات %
12.0	14.3	12.0	13.7	12.6	12.1	الزراعة
11.0	12.9	14.0	14.3	15.5	15.9	الصناعة
9.0	10.9	14.6	19.7	22.1	22.0	البناء والتشييد
68.0	61.4	59.4	52.3	49.8	50.0	الخدمات والفروع الأخرى
2711.0	3,095.1	3,917.9	4,441.8	4,516.5	4,261.5	الناتج المحلي الإجمالي
3005.0	3,543.9	4,404.0	5,274.2	5,453.8	5,163.0	الدخل القومي الإجمالي
728.8	869.4	1,183.0	1,377.5	1,464.1	1,440.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)
610.0	706.0	1,251.3	1,432.5	1,983.0	1,516.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)
807.8	995.5	1,329.8	1,635.9	1,767.9	1,744.8	نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار)
731.0	920.0	1,435.7	1,682.9	1,893.9	1,822.4	نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (بالدولار)
						مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي %
7.0	8.0	8.0	9.5	10.2	11.3	الزراعة
13.0	16.0	16.0	15.7	14.9	15.6	الصناعة
3.0	3.7	3.7	5.6	11.0	7.9	التشييد والبناء
77.0	72.3	72.3	69.2	63.9	65.2	الخدمات والفروع الأخرى
960.0	1,061.6	1,333.5	1,173.2	1,044.0	956.3	الاستهلاك العام
3110.0	3,859.6	3,986.0	4,412.9	4,488.3	4,243.9	الاستهلاك الخاص
4070.0	4,921.2	5,319.5	5,586.1	5,532.3	5,200.7	مجموع الاستهلاك
150.1	159.0	135.8	125.8	122.5	122.0	نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي %
90.0	155.9	195.1	563.2	666.0	479.7	الاستثمار العام
277.0	355.7	445.2	795.8	1,059.0	903.6	الاستثمار الخاص
367.0	511.6	640.3	1,259.0	1,725.0	1,383.3	مجموع الاستثمار
14.0	16.5	16.3	28.3	38.2	32.5	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي %

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين
(2003-1998)

(مليون دولار أمريكي)

*2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان
17.0	5.7	1.2	2.8	5.5	5.5	معدلا التضخم %
314.0	430.2	626.5	867.5	891.5	887.3	صادرات السلع والخدمات
2997.0	2,878.4	2,779.1	3,404.4	3,804.7	3,320.0	واردات السلع والخدمات
2,683.0-	2,448.2-	2,152.6-	2,536.9-	2,913.2-	2,432.7-	عجز الميزان التجاري (-)
11.6	13.9	16.0	19.5	19.7	20.8	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي %
110.5	93.0	70.9	76.6	84.6	77.9	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي %
1270.0	1,227.8	1,239.3	1,364.0	1,194.3	1,193.5	إجمالي النفقات العامة (الموازنة العامة)
160.0	204.8	222.7	424.0	267.3	374.7	النفقات الرأسمالية
12.6	16.7	18.0	31.1	22.4	31.4	نسبة النفقات الرأسمالية الى الموازنة %
1110.0	1,023.0	1,016.6	940.0	927.0	818.8	النفقات الجارية
87.4	83.3	82.0	68.9	77.6	68.6	نسبة النفقات الجارية الى الموازنة %
						توزيع النفقات الجارية %
68.7	54.1	52.0	47.8	46.5	41.5	رواتب حكومية %
12.0	17.1	17.4	14.3	14.1	13.9	نفقات تحويلية %
11.0	12.1	12.6	13.4	17.0	13.3	نفقات تشغيلية %
790.0	977.4	1,053.0	1,363.8	1,136.2	1,083.3	اجمالي الايرادات العامة
210.0	283.6	287.1	963.8	901.2	753.7	الايرادات الجارية
170.0	219.8	199.5	847.7	782.1	616.0	ايرادات ضريبية
60.0	65.8	87.6	116.1	119.1	137.7	ايرادات غير ضريبية
360.0	693.8	765.9	400.0	235.0	330.1	منح لدعم الموازنة
480.0-	250.4-	186.3-	0.0	58.1-	109.7-	عجز الموازنة (-)
947.2	887.2	839.7	391.5	286.6	218.2	الدين العام
4729.0	4,268.6	4,422.7	4,594.2	3,857.4	3,336.7	إجمالي الموجودات
3548.0	3,275.5	3,349.9	3,470.1	2,832.0	2,390.5	ودائع العملاء المقيمين
1072.0	957.1	1,220.0	1,346.2	1,005.5	833.1	التسهيلات الائتمانية منها :
823.0	817.6	856.3	929.6	907.4	747.4	للقطاع الخاص

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

* تقديرات أولية.